الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

(عدد 2023/25)

- طُلب فيه استعجال النظر-

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

أكتوبر 2023

مسار دراسة مشروع القانون

المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (عدد 2023/25)

- **تاريخ ورود المشروع:** 02 أكتوبر 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 03 أكتوبر 2023
- **جلسات اللجنة:**

* جلسة يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023: النظر في مشروع القانون.

* جلسة يوم الخميس 05 أكتوبر 2023: الاستماع إلى:

- ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط

- رئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير

- رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

- **قرار اللجنة:** الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (عدد 2023/25)

I. التقديم:

في إطار التعاون التونسي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم إمضاء اتفاقية ضمان بقيمة 113,6 مليون أورو بتاريخ 02 جوان 2023 والتي تتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

1) الإطار العام:

منذ سنة 1997 اتجه الديوان الوطني للتطهير إلى تشريك القطاع الخاص عبر إبرام صفقات خدمات تتراوح مدتها بين سنة و5 سنوات في إطار النصوص والتراتيب المنظمة للصفقات العمومية. وتبلغ نسبة تشريك القطاع الخاص في استغلال منشآت التطهير حاليا حوالي 27 %.

مثّل الإطار القانوني المتعلق بنظام اللزمات، الذي تم سنّه في 2008، مرجعا جديدا وإطارا مناسبا لتطوير أساليب التعاقد مع القطاع الخاص، وهو ما استندت إليه اللجنة العليا للصفقات حين اعتبرت، بناء على رأي المستشار القانوني للحكومة، أن خدمات استغلال منشآت التطهير لا تنضوي تحت مجال تطبيق الصفقات العمومية ودعت الديوان لاتباع الإجراءات المتعلقة بمنح اللزمات لاستغلال المنشآت الراجعة له بالنظر.

وعلى هذا الأساس، وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري المنعقد في 6 سبتمبر 2013 حول تثمين النفايات والتصرف في منشآت التطهير والقاضي بـ "إبرام عقود لزمات نموذجية مع مواصلة تشريك القطاع الخاص عن طريق صفقات عمومية لاستغلال منشآت التطهير بالمناطق التي سوف لن تشملها المشاريع النموذجية" تولى الديوان الوطني للتطهير تكليف مجمع مكاتب دراسات مختص لإعداد

دراسة شاملة تهم تصميم وإعداد كراسات الشروط وتمرير عقود اللزمة في قطاع التطهير طبقا للتراتيب ولمبادئ الإطار التشريعي لمنح هذه العقود إلى الخواص.

هذا، وبعد عرض نتائج المرحلة الأولى من الدراسة المذكورة على أنظار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 2 أوت 2016 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال منشآت التطهير، تقرّر ما يلي "استكمال المرحلة الثانية من الدراسة وإتمام الإجراءات اللازمة لتمرير عقدي لزمة يهمّان مشروعين نموذجين يتعلقان بقسطي تونس الشمالية والجنوب التونسي.

وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية من الدراسة المذكورة وتحديد الكلفة التقديرية للمشروع، انعقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 17جويلية 2018 الذي اقر المواصلة في إنجاز المشروع مع المحافظة على التوازنات المالية للديوان الوطني للتطهير.

2) أهداف المشروع:

تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- ضمان استمرارية المرفق العام من خلال تفويض مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية اللازمة في أفضل الآجال وذلك لتعويض الشركات الخاصة المتدخلة حاليا في إطار صفقات عمومية في محيط القسطين المكونين للمشروع.
- الترشيد في كتلة الأجور من خلال عدم إثقال كاهل الديوان الوطني للتطهير بانتدابات ضخمة،
- تحسين مردودية منشآت التطهير وضمان جودة مياه معالجة مطابقة للمواصفات المتعلقة بإعادة استعمال المياه المعالجة وبسكب المياه بالوسط الطبيعي، حيث ترتكز عقود اللزمة على الالتزام بالنتائج وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية مباشرة على ترتيب تونس في المجال السياحي إذ ينص تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية القطاع السياحي على أن مداخيل هذا القطاع مرتبطة بمؤشر الأداء البيئي والذي يتضمن مؤشرات فرعية من بينها "معالجة المياه المستعملة" و" نوعية واحترام المواصفات البيئية".
- إحداث ديناميكية تطوير مجال التصرف في منشآت التطهير من خلال وجود آليتين (العمومي والخاص) للتصرف في هذه المنشآت وإفساح المجال للديوان الوطني للتطهير لتوظيف إمكانياته في المناطق غير المشمولة بعقود اللزمة والرفع من جودة خدماته بهذه المناطق.

3) مكونات المشروع:

يتكون مشروع اللزمة من القسطين النموذجين التاليين:

ـ قسط تونس الشمالية: يخص الضاحية الشمالية لتونس الكبرى ويحتوي على البعض من منشآت التطهير بولايتي تونس وأريانة ويضمّ حوالي 1240 كلم من الشبكات و52 محطة ضخ ومحطة التطهير بشطرانة 2 ذات طاقة استيعاب تبلغ 40.000 متر مكعب في اليوم علما ان المستلزم المزمع التعاقد معه في غضون شهر جويلية 2023 هو ADP الشركة العمومية للتطهير بدولة البرتغال.

ـ قسط الجنوب: يخص البعض من منشآت التطهير بولايات قابس ومدنين وصفاقس وتطاوين ويحتوي على حوالي 1898 كلم من الشبكات و106 محطة ضخ و14 محطة تطهير ذات طاقة استيعاب جملية تعادل 137.000 متر مكعب في اليوم علما أن المستلزم هو مجمع SUEZ الذي تمّ إبرام عقد اللزمة بينه وبين الديوان بتاريخ 25 أفريل 2023.

ويشمل عقدي اللزمة:

- خدمات استغلال منشآت التطهير يتم تمويلها عن طريق ميزانية الاستغلال للديوان الوطني للتطهير.
- الأشغال الضرورية لتأهيل وتجديد التجهيزات الثابتة المتقادمة بمحطات التطهير ومحطات الضخ التي يتم تمويلها **عن طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير** فضلا عن دعم القدرات ومصاحبة الديوان الوطني للتطهير في إنجاز هذا المشروع.

4) كلفة المشروع:

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع حوالي 1746 مليون دينار على عشر سنوات منها:

- حوالي 1389 مليون دينار استغلال وصيانة منشآت التطهير،
- حوالي 357 مليون دينار أشغال تأهيل محطات التطهير ومحطات الضخ والأشغال التكميلية وأشغال الصيانة الكبرى.

5) الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: 113,6 مليون أورو ما يعادل حوالي 377,620 مليون د.ت،
- نسبة الفائدة: النسبة المتغيرة للبنك (Spread variable) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) تبلغ نسبة الفائدة حاليا قرابة 4.771 %،
- مدة السداد: 25 سنة منها 10 سنوات فترة إمهال،
- عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تخصم بعد 60 يوما من تاريخ دخول القرض حيز النفاذ،
- عمولة التعهد: 0.25 % على المبلغ غير المسحوب من القرض.

6) مدة إنجاز المشروع:

تمتد فترة إنجاز المشروع من سنة 2023 إلى غاية سنة 2034.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وجذاذة اقتراح عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء ونص اتفاقية الضمان.

وفي بداية الجلسة، استوضح النواب عن مبررات مواصلة إكساء صبغة استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة رغم طلب اللجنة في كل مرّة إعطاء الحيز الزمني اللازم لمجلس نواب الشعب وخاصة للجنة المالية والميزانية لتعميق النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض حرصا على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وخلال النقاش، بيّن عدد من النواب أن مشروع القانون يتطلب مزيد من التوضيح والاستماع إلى الأطراف المتداخلة فيه حتى يكون المجلس على بيّنة بكل جوانبه، وتساءلوا عن عدم مدّ المجلس بنسخة من الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير باللغة العربية احتراما لهويتنا وسيادتنا الوطنية.

كما ثمّن النواب المشروع المزمع إنجازه وتأثيره على المصلحة العامة والحياة اليومية للمواطن والآثار الإيجابية التي ستجنيها البنية التحتية والبيئة والقطاع الفلاحي والقطاع السياحي، إضافة إلى تحسين مردودية منشآت التطهير وتطوير مجال التصرف فيها وضمان جودة المياه المعالجة. ورأى بعض النواب أنه رغم ما يكتسيه هذا المشروع من أهمية، إلا أنه يجب على اللجنة أن تطّلع على أهم العناصر المكونة للمشروع وعلى المعطيات المتعلقة بإبرام العقود واختيار الشركات الأجنبية والانعكاسات المالية المرتقبة منها.

وتساءل نواب آخرون عن مدى حسن التصرف المالي في الديوان الوطني للتطهير ومدى نجاعة سياساته المعتمدة ومبررات اللجوء لإبرام عقود اللزمات ودواعي تشريك القطاع الخاص في إنجاز المشاريع عوض التعويل على إمكانياته الذاتية، وتساءلوا عن نية الديوان في توسيع المشروع ليشمل مناطق أخرى في مرحلة لاحقة غير المناطق المعنية بهذه المشاريع النموذجية ومبررات اختيار شركات خاصة أجنبية لتنفيذ هذه المشاريع وعدم تشريك المؤسسات التونسية، كما أكّدوا على أن يتم مستقبلا إرفاق مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض بجداول تفصيلية تبيّن تاريخ وأقساط الخلاص ونسب الفائدة الموظفة.

ودار نقاش حول كيفية تمويل باقي المشروع المقدرة كلفته إجماليا بـ 1746 مليون دينار باعتبار أن القرض المذكور سيموّل جزء من المشروع يقدر بـ 377.62 مليون دينار. وأوصى بعض النواب بضرورة وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة بصفة عامة لتفادي الاقتراض والتقليص من عجز الميزانية.

وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الديوان الوطني للتطهير وعن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وعقدت اللجنة جلسة يوم الخميس 05 أكتوبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثلين عن الديوان الوطني للتطهير ورئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي بداية الجلسة، جدّد النواب تأكيدهم على ضرورة تفادي طلب استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة وتساءلوا عن دواعي طلب استعجال النظر في مشروع هذا القانون خاصة وأن اتفاقية القرض تمّ إبرامها منذ 02 جوان 2023 وأوصوا بتفادي ذلك قدر الإمكان مستقبلا في إطار حرص اللجنة على تعميق دراسة مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات القروض والسهر على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وقدّم ممثّلا الديوان الوطني للتطهير عرضا حول مراحل انطلاق هذا المشروع منذ سنة 2014 والمتعلق باستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية والجنوب وإبرام عقود نموذجية على أن يتم في مرحلة نهائية تقييم التجربة والاستخلاص في الأخير إما بمواصلة العمل في إطار عقود لزمات أو التوقّف عنها. كما بيّنا أن الديوان احترم كل الإجراءات القانونية في إسناد عقدي اللزمة. وأفادا أن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وافقا بتاريخ 14 و30 جوان 2021 على مقترح الديوان المتعلق بإسناد عقدي اللزمة لقسطي تونس الشمالية والجنوب وذلك بعد أن تم الانتهاء من تقييم العروض الفنية المقدّمة من طرف العارضين في مرحلة أولى ثم العروض المالية في مرحلة ثانية.

وبيّنا أنه اعتمادا على العروض المالية المقدمة للقسطين، فإن كلفة مشروع اللزمة دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة على امتداد 10 سنوات، ستبلغ حوالي 1812,0 مليون دينار بالأسعار الجارية، وتتوزع مصادر التمويل بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والديوان وصاحب اللزمة.

وأوضحا أن الانعكاس المالي لمشروع اللزمة على التوازنات المالية للديوان كان موضوع جلسة عمل وزارية بتاريخ 06 ديسمبر 2021، حيث تم إقرار عدد من الإجراءات تمثلت في:

- الزيادة في تعريفة معاليم التطهير بنسبة 30% سنة 2022 و11% من سنة 2023 إلى غاية سنة 2026 و6% من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031، مع توفير منحة توازن بحوالي 145 مليون دينار خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2026 إضافة إلى عدم المساس بتعريفة قسط الاستهلاك الذي لا يتجاوز 20 متر مكعب في الثلاثية.

- إنشاء حساب ضمان بنكي (compte séquestre) بقيمة 33 مليون دينار يتم تمويله بقيمة مستحقات المستلزم لثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرّة واحدة.

وأضافا أن مجلس إدارة الديوان الوطني للتطهير كان قد صادق بتاريخ 30 ديسمبر 2021 على التقرير النهائي لتقييم المُقترحات المالية وتم تبعا لذلك، إعلام المترشحين بتاريخ 25 جانفي 2022 نية الديوان إسناد عقديْ اللزمة بالنسبة لقسط تونس الشمالية للمجمع الذي يقوده AdP وقسط الجنوب التونسي للمجمع الذي يقوده Suez.

وقدّم مختلف المتدخلون في المشروع معطيات حول الآثار الإيجابية المرتقبة منه والتي تتمثل بالخصوص في إحداث مواطن شغل ستبلغ حوالي 150 بالنسبة للقسط الأول و233 بالنسبة للقسط الثاني واعتماد المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة والتي ستحقق حوالي 60 مليون متر مكعب في السنة. هذا إضافة إلى ضمان تقديم خدمات بجودة عالية مع المحافظة على نفس كلفة المتر مكعب المعالج والتي تقدر حاليا بـ 1.1 دينار.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مقاصد وأهداف المشروع الرامية إلى الرّفع من جودة خدمات التطهير من خلال تطوير آليات التصرف في منشآت التطهير وتطوير البنية التحتية والمساهمة في تحسين الوضع البيئي إضافة إلى استغلال المياه المعالجة في عدّة مجالات أخرى بما سينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وتقدموا بعديد الملاحظات والاستفسارات تعلقت خاصة بـ:

- الاستفسار حول كلفة الفارق الزمني بين إعداد الدراسات والقيام بالأشغال باعتبار ارتفاع الأسعار حاليا.

- الانعكاس المالي للاتفاق في صورة وجود إخلالات في تطبيق الالتزامات من قبل الشركات المعنية.

- الاستفسار عن إمكانية توسيع المشروع ليشمل مناطق غير المعنية بالمشاريع النموذجية.

- التساؤل حول الإجراءات المعتمدة في إبرام عقود اللزمات ومبررات اختيار شركات أجنبية على حساب شركات تونسية.

- مدى تأثير الشراكة مع شركات أجنبية في استجلاب التقنيات التكنولوجية والخبرات بما يمكّن من تطوير قطاع التطهير.

- الاستراتيجية المستقبلية لعمل الديوان في العشرية القادمة وبرامجه والمشاريع المزمع إنجازها.

- مدى تقدّم إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بخدمات التطهير ومعالجة المياه المستعملة في مختلف الجهات الداخلية.

كما تطرّق النواب إلى عدة مسائل أخرى تعلقت بأسباب تأخّر إنجاز بعض المشاريع المعطلة في الجهات الداخلية ودور الديوان الوطني للتطهير في الحفاظ على بيئة سليمة وصحية، كما أثاروا موضوع المياه الملوثة خاصة في المناطق الساحلية.

وفي ردّهم بخصوص طلب استعجال النظر، بيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الأجل المتفق عليه لدخول الاتفاق حيز التنفيذ هو 30 سبتمبر 2023 وبعد استيفاء أجل 120 يوما تمّ التمديد في الأجل إلى موفى ديسمبر 2023.

وأفاد السيد رئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير أنه تم القيام بطلب عروض دولي مفتوح وتمّ اختيار مسدي الخدمات طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل والمتعلقة بنظام اللزمات. وأوضح أن المشاركين سيساهمون في رأس مال شركة تسمى "شركة المشروع" توكل لها مهمة تنفيذ المشروع ويتم مراقبتها ومتابعتها من قبل الديوان حول مدى مطابقة الإنجاز للمواصفات وذلك بالاستعانة بمكاتب خبرة فنية، مع العلم وأنه سيتم حل الشركة عند الانتهاء من إنجاز المشروع.

وأضاف أن مخرجات دراسة هذا المشروع تمت سنة 2014 وأسفرت على عرض 8 أقساط على كامل الجمهورية وقد أقر المجلس الوزاري قسطين وهما قسط تونس الشمالية وقسط الجنوب، وأكّد أن المشروع يهدف أساسا إلى تحسين الخدمات المسداة في مجال التطهير خاصة في الجهات المعنية التي تشكو من ضعف جودة الخدمات وتردّي البنية التحتية.

وأوضح أن عقد اللزمة يمتد على 10 سنوات ويخضع إلى تقييم نصف مرحلي وفي صورة ثبوت تحسّن جودة الخدمات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة يمكن مواصلة هذه التجربة، ويتم التخلي عنها في صورة عدم استجابتها للمردودية المطلوبة.

وفي سياق آخر، بيّن أن الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الديوان لا يتجاوز عددها الثلاثة آلاف موظف رغم توسع مجال تدخل الديوان وتزايد عدد محطات التطهير وعدد المدن المعنية ليصل تقريبا إلى 197 مدينة بعد أن كان لا يتجاوز 130 مدينة سنة 2000، وهو ما انجر عنه مزيد تشريك القطاع الخاص في استغلال المنشآت العمومية في إطار عقود مناولة.

وأضاف أن شركة المشروع لا يمكن لها أن تدخل في ضبط التعريفة ومعاليم استخلاص الماء فهي مسألة سيادية لا تتدخل فيها أطراف أخرى.

وبيّن السيد رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أن هذه الشراكة تختلف عن العقود المبرمة بالمفهوم التقليدي الذي يقتضي الإنجاز والاستغلال المباشرين من قبل المشترك لأن الاستخلاص يتم من قبل الديوان وهو خيار الدولة في إطار المحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن ويتجسد ذلك من خلال التسعيرة الموظفة على الماء التي تعتبر الأقل سعرا على المستوى العالمي بما يبرز الحرص على الصبغة الاجتماعية للمشروع مع تحسين الخدمات المقدمة. وبيّن أنه تم اتخاذ قرار الترفيع التدريجي في تكلفة المياه المعالجة قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وعليه فستتحمل الدولة الدعم الموظف على الماء مع الحرص على تحسين جودة الخدمات المسداة.

من جانب آخر أوضح أنه سيتم خلاص شركة المشروع بالدينار التونسي كما أن الشركة تخضع للقانون التونسي وللأداء الضريبي التونسي إضافة إلى أنه سيتم استعمال يد عاملة تونسية وإخضاع التحويلات للبنك المركزي التونسي طبقا لمجلة الصّرف.

وبيّن ممثلو الديوان الوطني للتطهير ورئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى أن الديوان يُعتبر من أول المؤسسات التي انصهرت في مثل هذه الإجراءات المتعلقة بنظام اللزمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص وستعود هذه التجربة بالنفع على كفاءاتنا التونسية، وجدّدوا تأكيدهم أن التجربة المتعلقة بمنح اللزمات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بخصوص الديوان الوطني للتطهير تعتبر نموذجية وسيتم مراقبتها وتقييمها.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (عدد 2023/25)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره مائة وثلاثة عشر مليون وست مائة ألف (113.600.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.